# العوامل الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بتنظيم الأسرة في المجتمع الريفى

**الدكتورة / غاده محمد احمد عبد الحليم**

دكتوراه الفلسفه في الخدمه الاجتماعيه

قسم تنظيم المجتمع – جامعه حلوان

**الملخص:**

تنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية، بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم الأسرة ، وكذلك الكشف عن الفروق بين متوسطات درجات الازواج والزوجات في كل من العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية وتنظيم الاسرة، وتحديد العلاقة بين متغير العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية وتنظيم الاسرة بين متوسط درجات النوع (الازواج– الزوجات) وفقاً لمتغيرات المستوى التعليمي (منخفض– متوسط– عال)، وايضاً تحديد العلاقة بين زيادة الدخل وتنظيم الأسرة، وعمل المرأة وتنظيم الأسرة، واعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على استبيان عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بتنظيم حجم الأسرة في المجتمع ( مطبق على الأسر الريفيه). وبلغ حجم عينة الدراسة (٢٢٥) اسرة مثلوا (٤٥٠) مفردة وتم تحديد عينة الدراسة من خلال الاختيار العشوائي البسيط، وكانت اهم نتائج الدراسة بأنه توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوجين واتجاههم نحو تنظيم الأسرة. كما توجد علاقة طردية جوهرية دالة إحصائياً

عند مستوى معنوية(٠.٠٥) بين عمل المرآة وتنظيم الأسرة. وتوصى الدراسة بتوسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية خاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل والبيئة والتغذية بشكل مجاني.

**الكلمات الدالة:**

العوامل الاقتصادية– العوامل الاجتماعية– تنظيم الاسرة.

**Abstract:**

This study belongs to the type of descriptive studies, with the aim of revealing the nature of the relationship between economic and social variables and family planning in the city of Zliten, as well as revealing the differences between the mean scores of husbands and wives in both social and economic factors and family planning, and determining the relationship between the variable of social and economic factors And family planning between the average degrees of gender (husbands - wives) according to the educational level variables (low - medium - high), as well as determining the relationship between increasing income and family planning, women's work and family planning, and the study relied on collecting its data on a questionnaire on social and economic factors and their relationship to organizing The size of the family in the Libyan community (applicable to Libyan families) The size of the study sample was (225) Libyan families, representing (450) single individuals, and the study sample was determined by simple random selection, and the most important results of the study were that there are substantial differences of statistical significance between the educational level For spouses and their tendency towards family planning, there is also a statistically significant direct correlation (0.05) between mirror work and family planning. By expanding primary health care services, especially with regard to maternal and child health, the environment and nutrition, free of charge.

Key words:

economic factors – social factors – family planning.

**تمهيد.**

مما لا شك فيه إن استطاعت الأسرة في بداية تكوينها أن تخطط لمستقبلها من حيث عدد أفرادها وقدرتها على إعالتهم، وأن يتاح لها الوسائل الكفيلة بتنفيذ ما خطط له يكون هناك تنظيم للأسرة بالمعنى الصحيح. كما أن تنظيم الأسرة ينقذ الأرواح( الأم وابنها)، كما أنه يمكّن الأزواج من اختيار ما إذا كان يريدون أطفالاً، ومتى ينجبونهم، ويحافظ على صحة الأمهات ويمكنهن من متابعة التعليم والعمل الذي لربما لا يتوفر لهن عندما يكون حجم أسرهن كبير فهو ينهض بالمجتمع ويعزز اقتصاده من خلال تقليل معدل الإعالة العمرية به، وذلك بتمكين المرأة في العديد الأنشطة الاقتصادية.

ولذلك نلاحظ أن العديد من المجتمعات أصبحت اليوم تميل في معالجتها لسياساتها السكانية التي ترسمها إلى تبني مفهوم تنظيم الأسرة لمشروعية هذا المفهوم بين كل الأديان من جهة، وربطها باستراتيجيات التنمية لتلك المجتمعات من جهة أخرى، لا سيما بعد تزايد اهتمام الباحثين والعلماء بتنظيم حجم الأسرة والوسائل المستخدمة في ذلك، وعلاقته بالمحددات أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية باعتبار أن تنظيم الأسرة لا يمكن فهمه بمعزل عن تلك العوامل السائدة في المجتمع.

**مشكلة البحث**

يحظى موضوع تنظيم الأسرة اليوم باهتمام كبير في أدبيات الدراسات السكانية والاجتماعية على السواء، وذلك لارتباطه بقضايا التنمية وعلاقته المستقبلية لأي مجتمع، كما أنه يعتبر من المسائل الهامة المرتبطة بالأسرة على جميع الأصعدة. فقد شهد القرن الماضي العديد من المؤتمرات الدولية المرتبطة بالسكان والتنمية وتنظيم الأسرة؛ كان من بينها وأكثرها أهمية مؤتمر القاهرة، والذي وقع فيه بالإجماع في البند الثامن، على أن تنظيم الأسرة هو حق من حقوق الأزواج في أن يقرروا وبحرية ومسئولية عدد أطفالهم، والمباعدة بين الولادات. وهو ما تناولته دراسة **(Sawako,2000)** عن التعليم العالي للمرأة وانخفاض الخصوبة في اليابان، حيث أكدت بأن هناك علاقة قوية بين العمر عند الزواج الأول، وعدد المواليد حيث يتناقص عدد الولادات كلما ارتفع العمر عند الزواج الأول لكلا الجنسين.

إن تنظيم الأسرة وإن كان يعتبر للوهلة الأولى مرتبط بقرار الأسرة أو الزوجين إلا أنه ظاهرة لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وثيقة الصلة ببنية المجتمع؛ فقرارات الزوجين إن صح التعبير لا تنبع من فراغ وإنما هي انعكاس لمجموعة من المحددات أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية، فهي مسألة أصبحت

اجتماعية تتعدى نطاق الزوجين وإن كان القرار بمحض إرادتهما في تنظيم حجم أسرتهما. وهو ما اكدته دراسة (**Liu Jinynu,2000**) عن تكوين الأسرة والسلوك الإنجابي في بكين بالصين. حيث أكدت أن العمر والمستوى التعليمي والعمر يعد أكثر العوامل تأثيراً على استعمال وسائل تنظيم الإنجاب. وكذلك دراسة كل من ,**Dimitrakakib& Antoniouc, 2004**) ) عن المواقف والسلوك تجاه وسائل منع الحمل من النساء اليونانيات خلال سن الإنجاب، أوضحت أغلب النساء أن قرار استخدام وسائل منع الحمل سالفة الذكر كان من طرف أزواجهن. اما دراسة (**Ghazaleh,2010**)، فتناولت استخدام وسائل منع الحمل في كمبوديا، حيث توصلت الدراسة أن مسألة استخدام وسائل منع الحمل بين نساء عينة البحث مسألة معقدة ومتعددة الأوجه،

لقد كان يعتبر كثرة الأبناء خاصة الذكور تمثل مصدر قوة ودعم اقتصادي واجتماعي كبيرين للأسرة والقبيلة؛ إلا أن هذه النظرة يبدو أنها أخذت تتغير لدى كثير من الأسر والأفراد من كلا الجنسين، لا سيما المتعلمين بفعل مظاهر التحديث وانتشار ساكني المدن. إذ لم تعد كثرة الأبناء تشكل دعماً مادياً ومعنوياً للأسرة الحديثة بقدر ما أصبحت تشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً ثقيلاً عليها مما يجعلهم يفكرون في تنظيم الأسرة.

فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع والمتمثلة في انتشار المدن وارتفاع مستوى التعليم، مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وما أدى إلى تغير في نسق القيم والتقاليد، والتعرض لوسائل الإعلام، والتحول من نمط الإنجاب التقليدي الذي يتصف بالزواج المبكر وكثرة الأبناء إلى الاتجاه نحو التحضر والتحديث والصحة الإنجابية وتأخر سن الزواج وتفضيل الأسرة الزواجية الصغيرة لدى الزوجين. هذا بدوره أدى إلى تغير الكثير من الاتجاهات وأنماط السلوك المتعلقة بالأسرة كالاتجاه نحو تنظيم الأسرة.

إن هذه التغيرات التي حدثت على الأسرة في المجتمع – المتعقلة بتنظيم حجم الأسرة– لم تكن مقصودة ولا مخططاً لها، بل إنها جاءت عبر وعي الناس وتغيير إرادتهم ولا سيما أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها ويشهدها المجتمع المرتبطة بالخصوبة تحدث في غياب سياسة سكانية معلنة والتي بدورها انعكست على بنية العائلة التي انتقلت من الأسرة الممتدة والمتسمة بكبر حجمها إلى الأسرة النووية صغيرة الحجم. كذلك تناولت دراسة (**شقلابو،٢٠٠٠**) علاقة التحديث بتطور بنية الأسرة المعاصرة، حيث أكدت على أن التحديث أثر بدرجات مختلفة نسبياً في تغير الأسرة مما جعلها تتميز بعدة خصائص من حيث النمط وطبيعة العلاقات الاجتماعية الداخلية والقرابية، وفي مجال

نمط الأسرة، كشفت الدراسة بأن الأسرة الممتدة لم تعد على شكلها التقليدي، بل تأثرت بالتحديث وأصبحت في الغالب ذات نمط نووي أكثر من كونها أسرة ممتدة، أما فيما يتعلق بتنظيم الإنجاب، بينت الدراسة بأن الأسرة تأثرت بشكل نسبي بالتحديث وما يصاحبه من تحولات وتبدلات ولعل أهمها ممارسة بعض الأسر لوسائل تنظيم النسل.

وترى الدراسة أن فهم موضوع تنظيم حجم الأسرة لا يتم إلا من خلال معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي من المتوقع أن تكون على علاقة بتنظيم الآسرة ويحددها الباحث في المتغيرات المستقلة والمتمثلة في:(متغير التعليم، العمر عند الزواج الأول، المولود المفضل، مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، العادات والتقاليد، المهنة، الدخل، نوع العمل، والتصنيع والتحضر) أما تنظيم الأسرة فهو المتغير التابع في هذه الدراسة. حيث تناولت دراسة **(مصباح،٢٠٠٨)** علاقة العوامل الاجتماعية والديموغرافية بالخصوبة بمدينة الزاوية، والتي اكدت على انه توجد فروق دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي للمرأة وعدد المواليد. كذلك دراسة **(العباسي،٢٠١٥)** التي تناولت المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإنجابي للأسرة ، حيث أكدت أن الغالبية من أفراد عينة البحث من أرباب الأسر يفضلون الأسر صغيرة الحجم، وأن تفضيل الذكور من الأبناء هو النمط السائد لدى غالبية أرباب أسر عينة الدراسة، وإن قرار الإنجاب قرار مشترك بين الزوج والزوجة عند الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث.

كما ترى الدراسة من الواقع أن نسبة كبيرة من أرباب الأسر في المجتمع وخاصةً المتعلمين منهم يميلون إلى تنظيم أسرهم من أجل المحافظة على مستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم من خلال بناء أسرة نووية صغيرة الحجم في ضوء سياسة أسرية معلنة من قبل الزوجين. في حين كانت الأسرة الليبية وإلى عهد قريب تتميز بكبر حجمها نسبياً لظروف اقتصادية واجتماعية مر بها هذا المجتمع في تاريخه على عكس ما هو موجود اليوم. ومن خلال مراجعة الباحث للنتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان لأعوام (١٩٧٣،١٩٨٤،١٩٩٥،٢٠٠٦م) والتقرير الأول لحالة السكان في مصر (٢٠١٠م) بشأن حجم الأسرة في لاحظ الباحث أن حجم الأسرة بدأ يتناقص فقد كان حجم الأسرة في التعداد الأول (٨) أفراد في المتوسط فانخفض إلى (٥) أفراد في المتوسط، هذا الأمر يعد مؤشر على أن المجتمع المصرى يشهد مرحلة جديدة من مراحل التحول الديموغرافي بسبب مظاهر التحديث التي يشهدها المجتمع المصرى. فعند رؤية الدراسات التي تناولت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في تنظيم الأسرة والخصوبة والسلوك الانجابي في المجتمع الليبي. كدراسة **(الثني ١٩٩٥)** عن التحديث وتنظيم الأسرة

في المجتمع ". وتوصلت الدراسة إلى أن الغالبية من أفراد عينة البحث يوافقون على فكرة تنظيم النسل وان الإناث أكثر إقبالاً على تنظيم الأسرة من الذكور.

ومن خلال ما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتحدد في التساؤل الرئيسي التالي " ما العوامل الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بتنظيم الأسرة في المجتمع الريفى؟.

**المنطلقات النظرية للبحث.**

يرى البحث أن العلوم الإنسانية بصفة عامة والخدمه الاجتماعيه بصفة خاصة يعتبر طريق

رئيسي في مواجهة المشكلات الاجتماعية والتي منها الزيادة السكانية، وأنه يمكن لعلم الاجتماع أن يساعد على مواجهة هذه المشكلات من خلال موجهاته النظرية التي تساعد في إتمام الدراسة الراهنة وتتمثل تلك الموجهات في ضوء ما سبق في نظرية التحديث الاجتماعي، وفيما يلي عرض لتلك النظرية على النحو التالي:-

- **نظرية التحديث الاجتماعي.**

نشأت نظرية التحديث الحالية من أفكار عالم الاجتماع الألماني "**ماكس فيبر**" فيما يتعلق بدور العقلانية واللاعقلانية في الانتقال من المجتمع التقليدي إلى الحديث. وفّر منهج فيبر الأساس لنموذج التحديث كما نشره عالم الاجتماع بجامعة هارفارد " **تالكوت بارسونز**"، الذي ترجم أعمال فيبر إلى الإنجليزية في ثلاثينيات القرن العشرين وأدلى بشرحه الخاص.( Mayhew,1985,p.12 )

أن الحياة الاجتماعية في المجتمعات البسيطة غير معقدة النسيج، وذلك لقلة أفراد كل منها وقلة مطالبهم واقتصارهم على الضروريات وشدة الضبط الاجتماعي لديهم ومتانة العلاقات الاجتماعية بينهم لقيامها أساساً على قاعدة وطيدة من العصبية وهي روح الجماعة التي تنشأ عن القرابة.(الدليمي& محسن،٢٠٠٢، ٥٥)

وقد ظهرت نظرية التحديث من بداية الثورة الصناعية في بريطانيا والثورة الفرنسية في فرنسا على اعتبار أن الثورة الصناعية أحدثت تغييرات رئيسية في توظيف العلم والمعرفة والتقنية وتطور الاقتصاد، بينما أدت الثورة الفرنسية إلى ظهور أفكار واتجاهات فلسفية جديدة تناصر العقل كأساس للتقدم. فلقد غيرت الكثير من المفاهيم والأفكار التي كانت سائدة في ذلك الوقت حول الكون والمجتمع وموقع الفرد فيه ودوره الاجتماعي والسياسي وعلاقته بالآخرين.(الحوات، ١٩٩٨،٢٢٣-٢٢٤)

وبالرغم من كثرة الدراسات المتعلقة بالتحديث فإنه لا يوجد اتفاق بين علماء الاجتماع حول تعريف محدّد له، ذلك أن التحديث مفهوم متعدد الجوانب ومليء بالمعاني. فهناك التحديث الاجتماعي، التحديث الاقتصادي، التحديث السياسي، التحديث الثقافي، التحديث التقني، وتحديث الوقت...إلخ .

فالتحديث من المفاهيم الاجتماعية الحديثة التي انتشر استعمالها في العلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد شهد منتصف الخمسينات والستينيات من القرن الماضي ظهور تيارات واسعة من نظريات التحديث خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بمشاكل الدول الحديثة العهد بالاستقلال بعد انهيار الحقبة الاستعمارية.(الأحمر،٢٠٠٩،٦٨)

ويعرف التحديث بأنه " عملية التحول في اتجاه الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية".(Eisenstadt, 1966,2)، أو أنه" تحول كلي للمجتمع التقليدي أو ما قبل التحديث إلى مجتمع من النوع التكنولوجي والتنظيم الاجتماعي الذي يميز أمم العالم الغربي المتقدمة المزدهرة اقتصاديا والمستقرة سياسياً". (Moore,1974:94 ). أو أنه " مرحلة اجتماعية يمرّ بها المجتمع، وهي مرحلة متميّزة عن المراحل التي سبق للمجتمع أن عايشها. وهي أيضا أحدث المراحل بالنسبة لتطوّر نفس المجتمع. وتحدد الثقافة المحلّية خصائص وصفات المراحل الاجتماعية المختلفة. وتوصف المرحلة الأخيرة بأنها حديثة أو جديدة أو عصريّة.(التير ،١٩٩٢، ٣٥).

**- الاتجاهات الحديثة في نظرية التحديث.**

تعتبر نظرية التحديث من النظريات الحديثة في مجال في علم الاجتماع بعد الحرب العالمية الثانية، وأن لهذه النظرية بدايات تاريخية في أفكار بن خلدون في نظريته عن (العمران البدوي والعمران الحضري) في كيفية التحول من حياة البدو إلى حياة الحضر. أما في التاريخ الحديث فقد ساهم كثير من علماء الاجتماع في نشأة نظرية التحديث من خلال دراستهم وتحليلهم للتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتقنية والسياسية التي صاحبت الثورتين الصناعية والفرنسية. ورأوا في تحول المجتمع من تقليدي إلى حديث من واجباتهم العلمية.

أما " دور كايم" في نظريته عن التحديث في كتابه تقسيم العمل نجده، يفرق بين نوعين من المجتمعات(المجتمع التقليدي- المجتمع الحديث): والذي أوضح فيه نمو المجتمع الحديث المعقد من ماضي بسيط تقليدي إلى مجتمع معقد وحديث. وقد كان تركيزه منصباً على كيفية تكوين مجتمعات مستقرة ومتماسكة مع الزيادة في التعقيد والكثافة السكانية والتخصص وتقسيم العمل.(شكارة، ٤٨،٢٠٠٠).

إن المجتمع التقليدي المتضامن ميكانيكياً يتميز بأن مجموعاته المستقلة عن بعضها هي متشابهة فيما بينها كثيراً، ومتمسكة بنمط صارم من القيم والمعتقدات التقليدية (سيادة الضمير الجمعي، جزاءات عرقية رادعة ...)، وهذا التشابه بين المجموعات ضمن المجتمع التقليدي لا يعني أنها (أي المجموعات) تعتمد بشدة إحداها عن الأخرى، بل يعني العكس تماماً، فكل مجموعة رغم تشابهها ببعض المجموعات الأخرى هي – نسبياً – مكتفية ذاتياً. حيث إن أعضاءها يقومون بكل العمليات بمعزل عن المجموعات الأخرى، بمعنى أن كل مجموعة هي عبارة عن وحدة متميزة ضمن المجتمع الكبير الذي توجد فيه.(محمد، ٢٠٠٥، ٢٠١-٢٠٢).

وكما أننا نجد الخلايا في الكائن الحي تختلف فيما بينها لتشكل الأعضاء الأخرى، كذلك بالنسبة للمجتمع الحديث المعقد (المماثلة العضوية)، أي تظهر مؤسسات متخصصة لتتعامل مع بعض الحاجات الاجتماعية الخاصة. وهذا يعني أن الفرد "الحديث" يملك قدراً أكبر من حرية الفعل داخل الإطار العام للقيود الأخلاقية التي ما يزال الضمير الجماعي يفرضها.(الحسن، الأحمد، ٢٠٠٩، ١٥٦).

ما يمكن أن نستخلصه، هو أن "**دور كايم**" يرى أن الزيادة في حجم السكان أدت إلى تقسيم العمل وإلى التمايز والتخصص وانتقال المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، وهذا بدوره أدى إلى تغيير أنماط التفكير والسلوك، وإلى زيادة التنوع في مؤسسات المجتمع وملاءمتها لمتطلبات المجتمع الحديث، ولذلك كلما كان المجتمع أكثر تنوعاً في مؤسساته وثقافته وأقل صرامة، وأتاح مجالاً أكبر لحرية التعبير لدى الأفراد والاتجاه نحو الفردية.

أما بالنسبة لآراء "ماكس فيبر" عن التحديث فقد جاءت في تصوره في إطار تحول المجتمع الغربي إلى الاقتصاد الرأسمالي وأسسه المتمثلة في التفكير العقلاني الرشيد. فقد رأى أن العنصر الحاسم في توسع المجتمع الصناعي الرأسمالي هو التنظيم العقلاني الرشيد الذي يدار على أسس علمية والثروات الخاصة والإنتاج من أجل الربح والحماس المتزايد والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل بعد تحرره من القيم والمعتقدات التقليدية. فالنظام الرأسمالي في رأي فيبر يشجع الاختراع والتجديد بكل الوسائل المتاحة.(غدنز، ٢٠٠٥،٧٢)

ويقول "ماكس فيبر" في تفسير التحديث بأن النشاط الرشيد حقق أرباحاً طائلة ولم تكن الثروة هي العامل وراء ذلك، وإنما كان بسبب الروح التنظيمية العقلانية وأن العوامل التي حفزت هذه الروح والأخلاقيات الجديدة هي بسبب تعاليم الأخلاق البروتستانتية وقد أوضح ذلك في كتابه ((الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)). حيث أكد على أن العمل الشاق والكفاءة العالية كانت نتاجاً للأخلاق البروتستانتية. وعليه فالنظام الرأسمالي أنسب طريق للتحديث برأيه لقيامه على التنظيم العقلاني الرشيد القائم على أسس علمية ومبادئ وقيم منافية للقيم التقليدية. (Waber,2007,23).

ويعتبر **"دانيال ليرنر"** من أبرز رواد نظرية التحديث، وتتلخص نظريتة " ليرنر" في أن انتشار الصناعة تؤدي إلى زيادة التحضر( انتقال السكان من المناطق الداخلية المتناثرة إلى المراكز الحضرية)، وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار التعليم، وارتفاع نسبة التعليم يؤدي إلى زيادة التعرض لوسائل الاتصال، وزيادة التعرض لوسائل الاتصال تؤدي إلى الانطلاق نحو توسيع نطاق المشاركة السياسية والاقتصادية.(التابعي،١٩٩٣،٤٦)

وفى رؤيته يؤكد تحول المجتمعات من تقليدية إلى حديثة، بوجود مجتمع انتقالي كان قد تعرض لموجات من التحديث عن طريق الانتشار الحضاري من البلدان الأكثر تقدماً. هذا المجتمع في نظره مجتمع تقمصي لدى أفراده رغبة كبيرة في الدخول في الحداثة ومجاراة كل ما هو حديث، وقد رأى ليرنر من خلال دراسته التي قام بها حول بلدان الشرق الأوسط أن المتعلمين والحضريين يمتلكون إحساساً بالتعاون والتعاطف والقابلية للتغير يختلف عن الذين ليست لديهم السمات الشخصية اللازمة لما يسمى بالأسلوب العصري (غيث،١٩٨٦، ١٩٠).

وترى الدراسة أن التحديث والتغير الاجتماعي في نظر " ليرنر" يحدث من خلال المجتمع الذي به الكثير من مظاهر التحديث، مما يساعد الأفراد الذين يتصفون بالشخصيات العصرية الحديثة الذين يمثلون فئة الانتقاليين في مجتمعاتهم على الأخذ بمظاهر التحديث، فكلما كان هناك أعداد كبيرة من الأفراد لديهم الرغبة في التطلع والتجديد والأخذ بما هو حديث في مجتمع ما، كان ذلك مؤشراً لتقبل المجتمع ورغبته في قبول كل ما هو جديد وحديث وهذا ما حدث بالفعل. إذ كان لفئة المتعلمين دور كبير في تحديث مجتمعهم. إلا أنه يؤخذ على نظرية "ليرنر" أنه لم يوضح دور الحكومة أو الدولة في عملية التحديث. إلا أن مفاهيمه عن الصناعة، وزيادة التحضر، وارتفاع نسبة المتعلمين، والتعرض لوسائل الإعلام، والتوسع في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من المفاهيم المهمة التي سيكون لها دوراً كبيراً في هذا البحث.

**- أوجه الاستفادة من نظرية التحديث في تنظيم الأسرة.**

بينت نظرية التحديث أن المجتمع الحديث هو المجتمع الذي يتميز بانتشار الصناعة، وساكني المدن، وانتشار وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة، وانتشار التعليم على نطاق واسع في كل مستوياته، ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي الحديث.

فقد شهد المجتمع الليبي العديد من مظاهر التحديث من خلال خطط وبرامج التنمية التي نفذتها الدولة الليبية بعد اكتشاف النفط واستثمار عوائده في بناء البنية التحتية للبلاد، شملت مؤشرات التحديث انتشار المدن وتوفر المباني الحديثة، وازدياد نسبة ساكني المناطق الحضرية من أهل الريف، توفر التعليم بمستوياته المختلفة وانتشاره على نطاق واسع في البلاد مما أحدثت مظاهر الحياة الحديثة هذه تحولات في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنسق القيمي للمجتمع بشكل عام حيث عملت على إعادة تشكيل الأدوار القديمة وتقسيم العمل.

إن مظاهر التحديث التي شهدها المجتمع الليبي، والتي طالت كل النظم الاجتماعية المكونة له طالت النظام الأسري كذلك، حيث كانت الأسرة أولى مكونات التركيب الاجتماعي التي طرأت عليها مظاهر التغيير والتحديث، فلقد كان نمط الأسرة الممتدة شائعاً في المجتمع الليبي سابقاً، إذ كانت تمثل وحدة الإنتاج الرئيسية، كما كان أعضاؤها يعملون متكاتفين للإنتاج من أجل الحصول على حاجاتهم الرئيسية كما يتحمل أعضاء الأسرة مسؤولية الحفاظ على وحدة الأسرة، إلا أنه وبفعل مظاهر الحياة الحضرية الحديثة والتطور التكنولوجي وهجرة الكثير من أفراد الأسرة الممتدة إلى المراكز الحضرية واستقلالهم عنها بحثاً عن التعليم والوظائف في المدن ضعفت الأسرة الكبيرة الممتدة وانحلت وتعرضت لتغيرات في بنائها وأصبحت الأسرة الزواجية الصغيرة(النووية) هي الأسرة المفضلة والشائعة في المجتمع الليبي.

ويدعم الباحث رأيه هذا بما ذهب إليه العالم "**تالكوت بارسونز**" من أن الأسرة الممتدة في المجتمعات التقليدية قد طرأت عليها تغيرات جذرية لتكيف نفسها مع مستجدات الحياة الصناعية فقد أحدث الحراك الجغرافي والمهني والاجتماعي في تقلص نمط الأسرة الكبيرة الممتدة وانتقالها إلى أسرة نووية التي تتكون من الزوجين وأطفالهما الصغار، وأصبح كل عضو من أعضاء الشبكة القرابية (أعضاء الأسرة الممتدة) يسعى وراء عمله بحرية وطبقاً لقدراته وميوله وتبعا للفرص المتاحة له.(الخولي، ٢٠١٨، ٣٣).

**أهمية البحث.**

من العرض السابق في صياغة موضوع البحث يتوقع الباحث أن تكون لهذه الدراسة أهمية نظرية وعلمية والتي يهمنا تناولها في هذا السياق.

أ- **الأهمية النظرية:**

١- تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها قد تضيف جديدًا إلى رصيد المعرفة في مجال تنظيم الأسرة والدراسات السكانية، فإن لم يكن لدى طلاب العلم فعلى الأقل لمن أراد أن يعرف شيئاً عن تنظيم الأسرة.

٢- كما أن الباحث يرى أنه بإمكان هذا البحث أن يسهم ولو بالقليل في نشأة علم جديد هو علم تنظيم الأسرة.

٣- حاجة المجتمع بصفه عامه ومجتمع الدراسة على وجه الخصوص لهذا النوع من الدراسات التي

تحاول معرفة أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة بتنظيم الأسرة.

**ب- الأهمية التطبيقية:**

١- هذه الدراسة يتوقع أن تكون بداية لظهور سياسات سكانية تهتم بالأسرة في المجتمع الريفى بشكل عام وقرية الدراسة بشكل خاص.

٢- الكشف عن أهم العوامل التي أدت بالأسر الريفيه إلى الاتجاه نحو سياسة تنظيم حجمها.

٣- الكشف عن طبيعة الآسرة في القريه باعتبارها نظام تربوي متماسك ومنسجم له وظائف محددة.

٤- معرفة أهم العوامل التي تساعد على تحديد وتدعيم القيم والمعتقدات المتعلقة بهذه الظاهرة، وتلك التي تعمل على تغيرها.

**أهداف الدراسة:**

تتحد أهداف هذا البحث في النقاط التالية:-

١- الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم الأسرة بالمجتمع الريفى".

٢- الكشف عن الفروق بين متوسطات درجات الازواج والزوجات في كل من العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية وتنظيم الاسرة.

٣- تحديد العلاقة بين متغير العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية وتنظيم الاسرة بين متوسط درجات النوع (الازواج- الزوجات) وفقاً لمتغيرات المستوى التعليمي (منخفض- متوسط- عال)".

٤- تحديد العلاقة بين زيادة الدخل وتنظيم الأسرة.

٥- تحديد العلاقة بين عمل المرأة وتنظيم الأسرة.

٦- التوصل لطبيعة العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام وتنظيم الأسرة.

**فروض البحث:**

تحاول الدراسة اختبار الفروض التالية :

**الفرض الأول** " توجد علاقة دالة إحصائياً بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم حجم الأسرة بالمجتمع الريفى".

**الفرض الثاني** " توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة وتنظيم".

**الفرض الثالث** " توجد فروق دالة إحصائياً في كل من متغير العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية وتنظيم الاسرة بين متوسط درجات النوع (الازواج– الزوجات) وفقاً لمتغيرات المستوى التعليمي (منخفض– متوسط– عال).".

**الفرض الرابع** " من المتوقع وجود علاقة دالة إحصائياً بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم حجم الأسرة بالمجتمع الريفى".

**الفرض الخامس** " توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة وتنظيم الأسرة".

**الفرض السادس** " توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين التعرض لوسائل الإعلام وتنظيم الأسرة".

**المفاهيم الاساسية للبحث.**

يعتبر تحديد مفاهيم الدراسة أهمية كبيرة في البحث العلمي وذلك لأنها بمثابة مفاتيح الدخول لفهم إي دراسة علمية، لذلك يجب أن تكون هذه المفاهيم واضحة ودقيقة. ومن مستلزمات الدقة في أي بحث علمي وضع تعريفات واضحة لكل مفهوم أو مصطلح يستخدمه الباحثه في بحثه. إذ يفيد تحديد المفاهيم بدقه في بيان المعطيات الأساسية للدراسة بما يضمن التقليل من تدخل معطيات أخرى قد تبدو ابعد ما يكون عن الموضوع المدروس، فالمفهوم لفظة تعكس تجريدا يلخص عدد من الملاحظات.(الهمالي،٢٠٠٣، ٣٤). وسيتم عرض مجموعة من المفاهيم الأساسية نظرياً وإجرائياً على النحو التالي:

**١- مفهوم "الأسرة –family ".**

**تعرف الاسرة لغوياً بأنها** " الأسرة في اللغة مأخوذة من كلمة الأسر، بمعنى القوّة والشدّة،

والأسرة هي الدرع الحصينة، فأعضاء الأسرة الواحدة يشد بعضهم بعضاً، ويعتبر كل فرد منهم بمثابة الدرع للآخر. (الرازي،١٤١٧،١٨)

**وتعرف الآسرة اصطلاحياً بأنها**" أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي للمجتمع". فإنه ليست لمفهوم الأسرة تعريف أو معنى محدداً وواضحًا يتفق عليه العلماء، ولهذا فقد تعددت تعريفات الأسرة بتعدد العلماء واتجاهاتهم النظرية والفكرية.(الاحمر،٢٠٠٤، ٣٢٠). **كما تعرف الاسرة بأنها** " نظام يوجد في أي مجتمع تكون فيه مراكز الأم والأب والأطفال معروفة ومفهوم متعارف عليه من قبل أفراد المجتمع" (Dunnel،٢٠١٥،٤٠). **وتعرف ايضاً الاسرة بأنها**" منظمة بنائية قرابيه وتوجد على عدة أشكال، ولكنها في العادة تتألف من شخصين بالغين ذكر وأنثى وأطفالهما الذين يعشون معهم في علاقة دائمة تقريباً، ويقرها المجتمع مثل الزواج، وأقل وظائفها تتمثل في الإنجاب والحب الذي يشمل العلاقات الجنسية، وتعيين المراكز والأوضاع وتنشئة الأطفال اجتماعياً".(Garret،١٩٨٢،٩)

- **وترجع أهم مقومات الأسرة وخصائصها بصفة عامة إلى الاعتبارات الآتية:-**

١- الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي وهى أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشار.

٢- تقوم الأسرة على قواعد يقرها الدين والمجتمع فهي ليست مجهود أو عمل فردي، وإنما عمل المجتمع فهي نتاج الحياة الاجتماعية.

٣- تتحدد الأسرة بتصرفات الأفراد فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها.

٤- الآسرة نظام اجتماعي تؤثر وتتأثر ببقية النظم الأخرى(النظام الاقتصادي، السياسي، التعليمي...).

٥- الأسرة هي الوسط الاجتماعي الذي من خلاله يحقق فيه الإنسان غرائزه ودوافعه وفقا لما يحدده المجتمع، كما أنها تحدد وضعية الفرد في المجتمع.(القصاص،٢٠٠٨، ٢٩-٣٠)

- **ويمكن تعريف الآسرة إجرائياً وفق هذه الدراسة على النحو التالي:**

"جماعة اجتماعية منظمة، مرتبطة برباط الزواج الشرعي، مكوّنة من الزوجين (رجل- وأمرأه) وأبنائهما، ويسكنون في سكن واحد، ويشتركون في المأكل والملبس والمعيشة، ولكل عضو في الآسرة له دور محدد، ويتعاونون فيما بينهم في كافة شؤون حياتهم".

**٢- مفهوم " تنظيم الأسرة- family planning ":**

عند الحديث عن مفهوم تنظيم الأسرة لا بد من الإشارة إلى أنه قد شاع استخدام مفهوم تنظيم الأسرة بدلاً من مفهوم تخطيط الأسرة، حيث يعتبر التنظيم معنى من معاني التخطيط ومرحلة من مراحله، وعلى الرغم من كون التخطيط يدل على أكثر من فكرة التوقع بمعنى عدم ترك ولادة الأطفال عرضة للصدفة من أجل تحقيق السعادة الزوجية والتوازن الأسري، فإن مفهوم تنظيم الأسرة أكثر شيوعًا ولهذا يتم استخدامه. (أبو دنيا& عبد الله، ٢٠١١، ٩) ويعرف تنظيم الأسرة في معجم العلوم الاجتماعية على أنه " تنظيم يشمل الوسائل التي يستعان بها لخفض عدد المواليد بمنع الحمل، وقد تنوعت هذه الوسائل وتطورت أهمها الإحجام عن الزواج حتى سن متقدمة، الامتناع عن الاتصال الجنسي بين الزوجين، القذف خارج الرحم، إطالة فترة الرضاعة، الإجهاض، ولما تقدمت العلوم الطبية والبيولوجية ابتدعت وسائل سهلة الاستعمال لا تتنافى مع العلاقة الطبيعية بين الزوج والزوجة وهي آلية وكيميائية(بدوى، ٢٠٠٩). **ويعرف تنظيم الاسرة بأنه**" قيام الزوجين بالتراضي بينهما وبدون إكراه باستخدام وسيلة مشروعة ومأمونة لتأجيل الحمل أو تعجيله، بما يتناسب وظروفهما الصحية والاجتماعية والاقتصادية وذلك في نطاق المسئولية نحو أولادهما أو أنفسهما. (زكور،٢٠٠٦،١٠٦)

**كما عرف تنظيم الأسرة بأنه** " الوسائل التي تساعد على المباعدة بين فترات الحمل بحيث تكفل هذه الوسائل منع حدوث حمل لفترة محدّدة، وبمجرد التوقف عن استخدامها تعود الأم للإنجاب بشكل طبيعي". (على، ٢٠٠٤، ١٣٥) كما يعرف بأنه " إنجاب أطفال بصورة منتظمة على فترات متباعدة دون إجبار وعن قناعة من الزوجين، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة". **(أبوعيانه،٢٠٠٣،١٦٩)**

- **ويعرف تنظيم الآسرة إجرائيا وفق هذه الدراسة بأنه:**

" كل ما يستخدمه أحد الزوجين أو كلاهما بإرادتهما من وسائل منع الحمل قاصدين بذلك تنظيم الحمل والإنجاب في فترات معينة وإيقافه في فترات أخرى للمحافظة على صحة الأم والطفل، وبما يتلاءم مع إمكانياتهم وظروفهم المعيشية وكذلك سهولة تربية أبنائهم خاصة عندما تكون المسافة بينهم بالسنوات".

**٣- مفهوم " العوامل الاجتماعية-Social factors":**

تعرف بأنها " مجموعة العوامل أو الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها وتسهم في

تكوين الفرد وتربيته ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه".(Immarigeon، 1966)

- **وتعرف العوامل الاجتماعية إجرائيا وفق هذه الدراسة بأنها:**

"تلك المتغيرات التي يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر في تنظيم الأسرة، ويحددها الباحث في دراسته بالمتغيرات التالية: السن، النوع، الحالة التعليمية والحالة العملية، والحالة الصحية، العمر عند الزواج الأول من العوامل التي لها علاقة بارتفاع أو انخفاض معدل الإنجاب بالمجتمع، فإذا كان يحدث في سن مبكرة نتوقع خصوبة عالية بالمجتمع، والعكس إذا حدثت في سن متأخرة". ويعد هذا الارتفاع في متوسط العمر عند الزواج الأول بالمجتمع الليبي دليلا أو مؤشرا أن معدلات الإنجاب منخفضة وأن الأسر تمارس برامج تنظيم الأسرة. كما يعد التعليم من العوامل التي تؤدي إلى تغيير كثير من القيم والاتجاهات لدى أفراد المجتمع فهو متغير تنموي ويؤدي إلى ظهور قيم جديدة مغايرة للقيم التقليدية كقيمة تفضل جنس المولود الذكر هذا فضلا عن أن الارتقاء في سلم التعليم يؤدي إلى رفع السن عند الزواج بين أفراد المجتمع مما ينعكس بالتالي على معدلات الإنجاب(الخصوبة) بالمجتمع ذلك أن أكبر فترة خصوبة قد قضيت في فترة الدراسة والبحث عن العمل قبل الزواج لكلا الجنسين، هذا فضلا على أن التعليم يقلل من الاتجاهات التقليدية نحو الإنجاب إذ يعتبر من أهم العوامل الداعمة لتنظيم الأسرة من خلال ما يستحدثه من قيم وأفكار جديدة للمتعلمين مناهضة للقيم التقليدية والتي من بينها مسألة تنظيم الأسرة حيث يجعل الزوجين أكثر واقعية في النظر إلى حجم الأسرة واستعمال وسائل تنظيم الأسرة".

**٤- مفهوم "العوامل الاقتصادية–Economic factors" :**

أن العوامل الاقتصادية دور كبير في التأثير على معدل الإنجاب، ويعد مستوى التنمية الاقتصادية ودرجة التحضر والتصنيع هي العاملان الرئيسيان اللذان يولدان الدافع الأكثر قوة وفاعلية في الأخذ بأساليب تنظيم الأسرة. كما توفر خدمات تنظيم الأسرة وتحقيق مستوى عين من التطور الاقتصادي والاجتماعي لهما دور كبير في التأثير على معدلات الإنجاب. وتعتبر العوامل الاقتصادية لأي مجتمع من المجتمعات المحدد الأساسي لكافة أشكال البني الاجتماعية فيه، وعلى وجه الخصوص فإن العلاقات الإنتاجية في المجتمع هي المسئولة بشكل مباشر عن طريقة تكوين حجم الأسرة. (الأشقر، ١٩٩٨، ٩١).

- **وتعرف العوامل الاقتصادية إجرائيا بأنها:**

تلك العوامل أو المتغيرات التي تؤثر بشكل أو بآخر في تنظيم الأسرة في مجتمع الدراسة، والتي

يحددها الباحث في( عمل المرأة، المهنة، نوع العمل، الدخل، التحضر)". فعمل المرأة في النشاط الاقتصادي يفرض عليها أن تبقى فترة من الزمن بعيدة عن أطفالها، مما يجعلها اقل استعدادا لإنجاب مزيدا من الأطفال لان رعايتهم وتنشئتهم تحتاج إلى جهد ووقت كبيرين مما يجعلها تميل لتنظيم أسرتها وحرصها على استخدام وسائل تنظيم الأسرة تنجنا الحمل غير المرغوب فيه. كما أن للدخل دور كبير في التأثير على تنظيم الأسرة من خلال تأثره المتباين فتارة يكون ايجابيا وثارة سلبيا، فارتفاع الدخل قد يدفع الأسرة إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال وعدم التفكير في استخدام وسائل تنظيم الإنجاب لأنها ترى بأن ليس لديها مشاكل ماليه تدفعها لضبط وترشيد إنجابها وهذا الرأي قد ينطبق على الأسرة في الريف، ومن جهة أخرى فإن الدخل المرتفع قد يؤدي بالأسرة إلى ضبط نسلها والميل إلى استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وذلك لما يؤدي الدخل المرتفع للأسرة إلى تغيير نمط استهلاكها من خلال حصولها الغداء الجيد والمسكن الجيد والميل إلى استهلاك الكماليات وتحسين الظروف الصحية لأفرادها مما يجعلها تميل إلى تفضيل تنظيم إنجابها خاصة الأسر التي يكون فيها الزوجين من ذوي المستويات العالية من التعليم والمشتغلين في الوظائف الحكومية.

**الاجراءات المنهجية للبحث.**

أ- **نوع البحث.** ينتمي هذا البحث إلى نمط البحوث الوصفية التحليلية لكونه أنسب أنواع البحوث ملائمة لطبيعة موضوعه.

**ب- منهج البحث.** ينتهج البحث الحالي منهج المسح الاجتماعي بالعينة للأسر ا بمجتمع البحث.

**ج- أدوات البحث.** اعتمد البحث الراهن على استبيان عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بتنظيم حجم الأسرة في المجتمع الريفى( مطبق على الأسر الريفيه).

**د- تصميم أدوات البحث.** قام الباحث بإعداد استبيان عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بتنظيم حجم الأسرة في المجتمع الريفى( مطبق على الأسر الليبية) وفقاً للخطوات التالية:-

١- تحديد موضوع الاستبيان وأبعاده والتأكد من قابليته لجمع البيانات بصورة صحيحة. وشمل الاستبيان على المحاور التالية( البيانات الأولية- العوامل الاقتصادية وعلاقتها بتنظيم حجم الأسرة- العوامل الاجتماعية وعلاقتها بتنظيم حجم الأسرة).

٢- الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة والكتابات النظرية والنظريات العلمية المتعلقة بالدراسة ومنها نظرية الحداثة، الحالية للتوصل إلى فقرات الاستبيان ومنها دراسة(عبد الباقي،١٩٧٨) عن القيم والمبادئ والمعايير والسنن الاجتماعية التي تحكم السلوك الإنجابي، ودراسة كل من (العجمي& رزق،٢٠٠١) عن سلوك الأزواج المرتبط بتنظيم الأسرة وعلاقته ببعض المتغيرات بإحدى قرى محافظة الدقهلية، ودراسة (فوزي، ٢٠٠٢)عن انعكاس التلفزيون على الاتجاهات السائدة نحو تنظيم الأسرة بمصر، ودراسة (دريد،٢٠٠٦) عن النمو الديموغرافي وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- اختبار الصدق الظاهري للاستبيان بعرضه على مجموعه من المحكمين لا تقل درجتهم العلمية عن أستاذ. حيث تم عرض فكرة الاستبيان في صورتها الأولى على عدد (١٠) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من المتخصصين في مجال الدراسة، وذلك بغرض تحكيم الاستبيان من حيث(مدى ارتباط الأسئلة بالموضوع والأهداف وقدرتها على تحقيق أهداف البحث- مدى ارتباط العبارة بالبعد الذي تقيسه- صياغة العبارات من حيث السهولة والوضوح- إضافة عبارات أخرى إذا رأى ذلك ضرورياً- الملاحظات والتعديلات المطلوب إجرائها لكل عبارة من العبارات). هذا وقد تم إعداد الصورة المبدئية للتحكيم متضمنة أهداف وتساؤلات البحث وقد استفاد الباحث من كافة الآراء والملاحظات في التعرف على مدى صلاحية الاستبيان في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث، بنسبة اتفاق لا تقل عن(٨٠%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة الاستبيان في صورته النهائية.

٤- إجراء الصدق الإحصائي بعد التعديل بناء على نتائج الصدق الظاهري. اعتمد البحث في التأكد من الصدق الإحصائي للاستبيان على طريقة (إعادة الاختبار) حيث تم تطبيقه على عينة من الآسر الليبية وعددهم (٣٠) مفردة، ثم إعادة تطبيق الاستمارة على العينة نفسها بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ التطبيق الأول، وتم حساب معامل الارتباط بين درجات التطبيق الأول ودرجات التطبيق الثاني للتحقق من مدى الصدق الإحصائي والثبات للاستبيان، وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، كما يتضح في الجدول التالي:-

**جدول (١) حساب معمل الارتباط لمحاور الاستبيان باستخدام معامل سبيرمان ن=٣٠**

| م | المتغير | معامل الارتباط |
|---|---|---|
| ١ | العوامل الاقتصادية | **٠.٧١٣ |
| ٢ | العوامل الاجتماعية | **٠.٦٤٧ |
| | الاستمارة ككل | **٠.٦٨٠ |

*** دالة عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ** دالة عند مستوى معنوية (٠.٠١)**

يتضح من الجدول السابق أن معظم محاور الاستبيان دالة عند مستويات الدلالة المتعارف عليها لكل محور على حدة، ومن ثم يمكن القول إن درجات العبارات تحقق الحد الذي يمكن معه قبول هذه الدرجات ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

**هـ- مجالات الدراسة:**

١- **المجال المكاني**( تحدد المجال المكاني للدراسة في قرية كفر الشرفا الغربى، حيث تعتبر احدى القرى التابعه لمركز القناطر الخيريه بمحافظة القليوبيه.

٢- **المجال البشري**.( تمثل المجال البشري للدراسة في الأسر التي تعيش في قرية كفر الشرفا الغربى ، وتم تحديد حجم العينة بناء على الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث للأسرة بمجتمع الدراسة على عينة بلغ عددها (٣٠) مفردة، والتي من خلالها تم استخراج قيمة الانحراف المعياري لأعمار مجتمع البحث والذي يساوي(٦.٧٨) وقيمة الخطأ المعياري(١.٣٤)، وعند مستوى معنوية (١.٣٥)، وعند فترة ثقة(٠.١٥) بحيث كان حجم عينة مجتمع الدراسة (٢٢٥) أسرة بحيث تشمل الزوج والزوجة وبذلك يكون حجم عينة الدراسة (٤٥٠) مفردة. حيث يشملهم البحث من داخل الأسر داخل مخطط المدينة وخارجه، وذلك نظرا للكثافة السكانية بمركز المدينة وتم تحديد مفردات العينة بالأسلوب العشوائي البسيط).

٣- **المجال الزمنى**. تمثل في فترة جمع البيانات في شهر تقريباً من الفتره في ٢٠٢٠/١١/١ حتى ٢٠٢٠/١١/٣٠.

## ثامناً: نتائج الدراسة.

**الفرض الأول " من المتوقع وجود علاقة دالة إحصائياً بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم**

**حجم الأسرة "**

وللتحقق من صحة هذا الفرض، استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل من (الازواج – الزوجات– العينة الكلية) في متغير كل من العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية والدرجة الكلية، وجاءت النتائج على النحو التالي:

**جدول (٢) يوضح معاملات الارتباط البسيط بين درجات (الازواج – الزوجات) في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقاتها بتنظيم الاسرة**

| م | تنظيم الاسرة ككل / المتغيرات | قيمة معامل الارتباط ومستوى الدلالة | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الازواج (ن=٢٢٥) | الزوجات (ن=٢٢٥) | العينة الكلية (ن=٤٥٠) |
| ١ | العوامل الاجتماعية | **-٠,٥٧٣ | **-٠,٤١٧ | **-٠,٥٢٣ |
| ٢ | العوامل الاقتصادية | **-٠,٥٤٠ | **-٠,٥٧٧ | **-٠,٥٨٢ |
| | الدرجة الكلية | **-٠,٦١٨ | ** -٠,٦٣٩ | ** -٠,٦٧٠ |

* دالة عند مستوى معنوية (α ≤ ٠.٠٥) ** داله عند مستوى معنوية (α ≤٠.٠١)

يتضح من الجدول السابق بالنسبة للعينة الكلية جاءت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا وسالبة عند مستوى معنوية (٠.٠١) حيث أن (α≤ ٠.٠١) بين درجات (الازواج والزوجات) على مؤشر تنظيم الاسرة في كل من العوامل الاجتماعية (ر= ٠.٥٢٣) ، والعوامل الاقتصادية (ر=٠,٥٨٢)، والدرجة الكلية للمتغيرات (ر=٠.٦١٨). فبالنسبة للأزواج، فقد جاءت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً وسالبة عند مستوى معنوية(٠.٠١) حيث أن (α≤ ٠.٠١) بين درجات الازواج ودرجاتهم في كل من العوامل الاجتماعية (ر= ٠.٥٧٣)، والعوامل الاقتصادية (ر= ٠.٥٤٠)، والدرجة الكلية للمتغيرات (ر= ٠,٦١٨). أما بالنسبة للزوجات فقد جاءت جميع معاملات الارتباط سالبة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية(٠,٠١) حيث أن (α≤٠.٠١) بين درجات الزوجات ودرجاتهم في كل من العوامل الاجتماعية (ر=٠.٤١٧)، والعوامل الاقتصادية (ر= ٠.٥٧٧)، والدرجة الكلية للمتغيرات (ر=٠.٦٣٩). ومن هنا تأكد صحة الفرض القائل بأنه توجد علاقة عكسية قويه دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (α ≤ ٠.٠١) ببين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم حجم الأسرة ، بمعنى أن هنالك

**الفرض الثاني " من المتوقع وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الازواج والزوجات في كل من العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية وتنظيم الاسرة.**

وللتحقق من صحة هذا الفرض، استخدم الباحثة اختبار "ت" للكشف عن دلالة واتجاه الفروق بين متوسطات درجات الازواج والزوجات في كل من العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية وتنظيم الاسرة.

**جدول (٣) يوضح دلالة واتجاه الفروق بين متوسطي درجات الازواج والزوجات في كل من العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية وتنظيم الاسرة باستخدام (Independent Samples t-test)**

| م | المتغيرات | الازواج ن=٢٢٥ | | الازواج ن=٢٢٥ | | د . ح | قيمة "ت" | مستوي الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | م | ع | م | ع | | | |
| ١ | العوامل الاجتماعية | ٥٠,٢٤ | ١٠,٧٧ | ٥٣,٣٥ | ١٢,٦٣ | ٤٤٨ | ٢,١٦ | ٠,٠٥* |
| ٢ | العوامل الاقتصادية | ٥٤,٠٩ | ٩,٤٣ | ٥٨,٥٥ | ٩,٩٠ | ٤٤٨ | ٣,٧٥ | ٠,٠٠٠١** |
| | الدرجة الكلية للمتغيرات | ٣١٩,٠٦ | ٤٩,٨٧ | ٢٩٩,٨٨ | ٤٧,٦١ | ٤٤٨ | ٣,٢٠ | ٠,٠٠١** |

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) ** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$٠.٠١)

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين متوسطات درجات الازواج والزوجات في متغير العوامل الاجتماعية وتنظيم الاسرة وجاءت الفروق لصالح الزوجات بمتوسط حسابي(٥٣.٣٥) وانحراف معياري(١٢.٦٣) بينما جاء المتوسط الحسابي للأزواج (٥٠.٢٤) بانحراف معياري (١٠.٧٧) وجاءت قيمة "ت" (٢.١٦) وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) عند درجة حرية (٤٤٨). كما توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$ ٠.٠١) بين متوسطات درجات الازواج والزوجات في متغير العوامل الاقتصادية وتنظيم الاسرة وجاءت الفروق لصالح الزوجات بمتوسط حسابي (٥٨.٥٥) وانحراف معياري (٩.٩٠) بينما جاء المتوسط الحسابي للأزواج (٥٤.٠٩) بانحراف معياري (٩.٤٣) وجاءت قيمة "ت" (٣.٧٥) وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) عند درجة حرية (٤٤٨). أما بالنسبة للتغيرات ككل أكدت نتائج الجدول السابق على وجود فروق جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq$ ٠.٠١) بين متوسطات الازواج والزوجات ككل وجاءت الفروق لصالح الازواج بمتوسط حسابي (٣١٩.٠٦) وانحراف معياري( ٤٩.٨٧) بينما جاء المتوسط الحسابي للإناث (٢٩٩.٨٨) بانحراف معياري (٤٧.٦١)

وجاءت قيمة "ت" (٣.٢٠) وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) عند درجة حرية (٤٤٨).

**الفرض الثالث" من المتوقع وجود فروق دالة إحصائياً في كل من متغير العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية وتنظيم الاسرة بين متوسط درجات النوع (الازواج– الزوجات) وفقاً لمتغيرات المستوى التعليمي (منخفض– متوسط– عال).**

وللتحقق من صحة هذا الفرض، استخدم الباحث تحليل التباين المتعدد (٢×٣) لدى المجموعات الثلاث للمستوى التعليمي حيث تم تقسيمة إلى مستوى (منخفض– متوسط– عال).

**١– بالنسبة لمتغير العوامل الاجتماعية وتنظيم الاسرة :**

**جدول (٤) يوضح نتائج تحليل التباين (٢×٣) لدرجات الازواج والزوجات طبقاً للمستوى التعليمي ومتغير العوامل الاجتماعية**

| المتغيرات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة "ف" | مستوي الدلالة* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العوامل الاجتماعية | النوع | ٥٨٧.٧٦٠ | ١ | ٥٨٧.٧٦٠ | ٤.٣٣٦ | ٠,٠٥ |
| | المستوى التعليمي | ٥٥٤.١٧٨ | ٢ | ٢٧٧.٠٨٩ | ٢.٠٤ | غير دالة |
| | التفاعل | ٣٠٣.٤٩٨ | ٢ | ١٥١.٧٤٩ | ١.١١ | غير دالة |
| | الخطأ | ٣٥١٠٨.٧٩٩ | ٤٤٥ | ٦٥٠.١٦٣ | – | – |

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين متوسطات درجات النوع (الازواج– والزوجات) فيما يتعلق بمتغير العوامل الاجتماعية وفقاً لمتغير المستوى التعليمي. أكدت نتائج الجدول عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الازواج والزوجات في مستويات التعليم فيما يتعلق بالدرجة الكلية لمتغير العوامل الاجتماعية وفقاً لمتغير المستوى النوع. أما بالنسبة للتفاعل بين متغير النوع ومستوى التعليمي للأزواج والزوجات أكدت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الازواج والزوجات والتفاعل بين مستوى تعليمهم والنوع فيما يتعلق بمتغير العوامل الاجتماعية، ودرجاتهم وفقاً لمتغير النوع.

**٢– بالنسبة لمتغير العوامل الاقتصادية وتنظيم الاسرة :**

**جدول (٥) يوضح نتائج تحليل التباين (٢×٣) لدرجات الازواج والزوجات طبقاً للمستوى التعليمي ومتغير العوامل الاقتصادية**

| المتغيرات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة "ف" | مستوي الدلالة* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العوامل الاقتصادية | النوع | ١١٨٦.٣٢٣ | ١ | ١١٨٦.٣٢٣ | ١٢.٩٧ | ٠,٠٠٠١ |
| | المستوى التعليمي | ٥١٢.٩٢٢ | ٢ | ٢٥٦.٤٦١ | ٢.٨٠ | غير دالة |
| | التفاعل | ٣٠٨.٤٤٨ | ٢ | ١٥٤.٢٢٤ | ١,٦٨ | غير دالة |
| | الخطأ | ٢٣٦٧٣.٧٢٢ | ٤٤٥ | ٤٣٨.٤٠٢٣ | – | – |

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١ بين متوسطات درجات النوع (الازواج- والزوجات) فيما يتعلق بمتغير العوامل الاقتصادية وفقاً لمتغير المستوى التعليمي. أكدت نتائج الجدول عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الازواج والزوجات في مستويات التعليم فيما يتعلق بالدرجة الكلية لمتغير العوامل الاقتصادية وفقاً لمتغير المستوى النوع. أما بالنسبة للتفاعل بين متغير النوع ومستوى التعليمي للأزواج والزوجات أكدت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الازواج والزوجات والتفاعل بين مستوى تعليمهم والنوع فيما يتعلق بمتغير العوامل الاقتصادية ، ودرجاتهم وفقاً لمتغير النوع.

**جدول (٦) يوضح دلاله الفروق في الاتجاه نحو تنظيم الاسرة بين الذكور والإناث حسب متغير المستوى التعليمي باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA**

| المتغير | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة "ف" | مستوي الدلالة* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تنظيم الاسرة | النوع | ٢١٤٧.٠٠٢ | ١ | ١٠٥٧.٢٥٤ | ١٣.٨٠ | ٠,٠٠٠١ |
| | المستوى التعليمي | ٦٥٧.٨١٢ | ٢ | ٢٤٥.٢١٤ | ١٤.٧٨ | ٠.٠٠١ |
| | التفاعل | ٢٨٠.٥٥٤ | ٢ | ١٠٦.٢٥٤ | ٢,٦٨ | غير دالة |
| | الخطأ | ٦٥٨٧.٠٢٤ | ٤٤٥ | ٥٢١.٢٥٤ | – | – |

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١ بين متوسطات درجات النوع (الازواج- والزوجات) فيما يتعلق بمتغير تنظيم الاسرة والمستوى التعليمي. أكدت نتائج الجدول عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الازواج والزوجات في مستويات التعليم فيما يتعلق بالدرجة الكلية لمتغير تنظيم الاسرة وفقاً لمتغير المستوى النوع. أما بالنسبة للتفاعل بين متغير النوع ومستوى التعليمي للأزواج والزوجات واتجاههم نحو تنظيم الاسرة أكدت نتائج الدراسة أن

هناك فروق جوهرية بين الازواج والزوجات وفقاً لمتغير المستوى التعليمي، حيث يري الباحث أنه كلما زاد المستوى التعليمي للأزواج والزوجات كانت اتجاهاتهم نحو تنظيم الاسرة افضل.

**الفرض الرابع " توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين زيادة الدخل وتنظيم الأسرة".**

تم حساب معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين الدخل وتنظيم الاسرة لدى الاسر بمجتمع الدراسة.

**جدول (٧) معامل ارتباط بيرسون بين الدخل وتنظيم الاسرة**

| الدخل / تنظيم الاسرة | معامل ارتباط ( بيرسون) | Sig ( الدلالة ) |
|---|---|---|
| الارتباط | -٠.٧٥٤ | *٠.٠١ |

** دالة عند مستوى معنوية (٠.٠١)  * دالة عند مستوى معنوية (٠.٠٥)

يتضح من الجدول السابق أن الارتباط بين الدخل وتنظيم الاسرة بلغ مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥، حيث أن قيمة معامل الارتباط بيرسون كانت ٠.٧٥٤-، وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية قوية بين الدخل وتنظيم الاسرة بمعني أنه كلما زادت الدخل قل الاتجاه نحو تنظيم الاسرة.

**الفرض الخامس " توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة وتنظيم الأسرة".**

تم حساب معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين عمل المرأة وتنظيم الأسرة" بمجتمع الدراسة.

**جدول (٨) معامل ارتباط بيرسون بين عمل المرأة وتنظيم الأسرة**

| عمل المرأة / تنظيم الأسرة | معامل ارتباط ( بيرسون) | Sig ( الدلالة ) |
|---|---|---|
| الارتباط | ٠.٦٥٤ | *٠.٠٥ |

** دالة عند مستوى معنوية (٠.٠١)  * دالة عند مستوى معنوية (٠.٠٥)

يتضح من الجدول السابق أنه توجد علاقة طردية جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(٠.٠٥) بين عمل المرآة وتنظيم الأسرة. وتؤكد نتيجة الجدول السابق انه كلما اتجهت المرأة نحو العمل كلما زاد اتجاهها نجو تنظيم الآسرة حيث جاءت قيمة معامل الارتباط موجبة وبلغت (٠.٦٥٤) وهى دالة عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

**الفرض السادس " توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين التعرض لوسائل الإعلام**

**وتنظيم الأسرة".**

تم حساب معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين عمل المرأة وتنظيم الأسرة" بمجتمع الدراسة.

**جدول (٩) معامل ارتباط بيرسون بين التعرض لوسائل الإعلام وتنظيم الأسرة**

| التعرض لوسائل تنظيم الأسرة / تنظيم الأسرة | معامل ارتباط ( بيرسون) | Sig ( الدلالة ) |
|---|---|---|
| الارتباط | ٠.٧٠١ | *٠.٠٥ |

** دالة عند مستوى معنوية (٠.٠١) * دالة عند مستوى معنوية (٠.٠٥)

يتضح من الجدول السابق أنه توجد علاقة طردية جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(٠.٠٥) بين التعرض لوسائل الإعلام وتنظيم الأسرة. وتؤكد نتيجة الجدول السابق انه كلما زاد التعرض لوسائل الإعلام زاد الاتجاه نحو تنظيم الأسرة، حيث جاءت قيمة معامل الارتباط موجبة وبلغت (٠.٧٠١) وهى دالة عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

- **تفسير نتائج الدراسة في ضوء نظرية التحديث** .

من خلال تتبع الشواهد الواقعية للظاهرة تنظيم الأسرة في المجتمع ، فإنها تعكس مدى تأثرها بالظروف المجتمعية شأنها شأن غيرها من ظواهر البناء الاجتماعي، والتي تعد انعكاسًا لتحول المجتمع من تقليدي إلى حديث، عبر مسارات التحديث المتوالية، ودخول التكنولوجيا، وما تبعها من عمليات التنمية المتباينة والتي شملت كل مناحي الحياة، بهدف تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، وبلورت مواقف وسلوكيات تجاه هذه الظاهرة، وغيرت من نمط الأسرة في المجتمع الريفى من الممتد إلى النووي، وأحدثت تغيرات أيضًا في وظائف الأسرة، وآلية اتخاذ القرار فيها.

ووفقًا لنظرية التحديث فإن المجتمعات تنمو من الشكل البدائي التقليدي إلى المعقد والحديث، إلى التحول الشامل للمجتمع التقليدي إلى أشكال التكنولوجيا والتنظيمات المرتبطة بها، وذلك حسب ما أكده مور. فالتكنولوجيا أدت إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية في أنساق المجتمعات، وعملت على إعادة هيكلة الأدوار القديمة، وأفرزت تغيرات شملت كافة جوانب الحياة في المجتمع، كانتشار التعليم والاتصال والإعلام والنظام الأسري وما إلى ذلك. وقد أكد بارسونز على أثر التكنولوجيا التي دخلت المجتمعات وحولتها من النمط التقليدي إلى المعقد والحديث على الأنساق المجتمعية، وعمل على إحداث تغيرات في النظام الأسري، لعل أهمها ظهور نمط الأسرة النووية الزواجية وتفتتت مجتمعات القرابة الكبيرة، وعزل الأسرة النووية عن النسق القرابي. فالأسرة شهدت تغيرات في نمطها ووظائفها جراء

عمليات التحديث ودخول الميكنة، كما تغيرت أنماط السلطة والعلاقات الداخلية والخارجية، حيث تقلص حجمها وظهرت اتجاهات جديدة لدى الأفراد نحو كافة القضايا كالمساواة بين الجنسين وعمل المرأة، وقيمة الأطفال، وتكلفتهم الاقتصادية، ما أثرته في السلوك الإنجابي وأدى إلى تقليل عدد الأطفال، والمباعدة بين المواليد واللجوء لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة. والمجتمع الليبي شأنه شأن باقي المجتمعات التي واكبت التحديث، ودخول الصناعة، قد شهد تغيرات في أواخر القرن العشرين، نتيجة اكتشاف النفط، الأمر الذي أدى لارتفاع الدخول وزيادة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وصاحب ذلك انتشار التعليم ووسائل الإعلام التي أتاحت الفرصة للانفتاح على الثقافات الأخرى، وأحدثت تغيرًا في منظومة القيم في المجتمع، وأدى إلى اندثار قيم تقليدية، واستحداث أخرى تتماشى مع التحديث والتغير، وأدى لإعادة تشكيل الأدوار القديمة.

وقد انعكست تلك التغيرات على النظام الأسري، وسرعت من تحوله إلى النمط النووي، كما غيرت في طبيعة العلاقات بين الأفراد ونمط السلطة واتخاذ القرار، وعلى وظائف الأسرة التي تحولت إلى مؤسسات المجتمع ما عدا التنشئة والإنجاب، كما خلق التحديث تغيرات في اتجاهات الأفراد نحو السلوك الإنجابي، إذ تغيرت القيم التي تنادي بالإنجاب الكثيف المتكرر، وبالنظرة للأطفال، وظهرت اتجاهات تنادي بتكوين أسر صغيرة الحجم، لخلق موازنة بين حجم الأسرة وإمكانياتها المتزايدة مع الزمن، كما ظهر اتجاه يدعم استعمال أساليب تنظيم الأسرة، والمباعدة بين الولادات لتقنين الإنجاب

فقد كان للتعليم– كأحد مؤشرات التحديث– دورا في سرعة تقبل التغيرات الجديدة، وعمق من إدراك الأفراد لأهمية الحياة الاجتماعية، وخلق لديهم تطلعات نحو حياة أفضل، كما حملت وسائل الإعلام أفكارًا جديدة في مجال المساواة بين الجنسين، والتوعية بفوائد الأسرة صغيرة الحجم، كما أسهم خروج المرأة للعمل ومساهمتها في دخل الأسرة على تحسين مكانتها في المجتمع، والتي كانت رهينة بدورها الإنجابي، وتغير بذلك ميزان القوى في الأسرة، فصارت تشارك في اتخاذ كافة القرارات الأسرية.

ووفقًا لنظرية التحديث فإن التعليم من بين العوامل التي تقود إلى التحديث، حيث تلعب دورًا في التأثير على اتجاهات وسلوكيات الأشخاص نحو مختلف القضايا، إذ يمهد التعليم وانتشاره إلى صقل الشخصية وجعلها أكثر مرونة واستجابة لمتغيرات العصر، ومسايرة لها والاستعداد لدخول تجارب جديدة والانفتاح على العالم والتخطيط للحياة، إضافة إلى أن التعليم يؤدي إلى تكوين شخصيات حديثة تقود المجتمع نحو التحديث. وقد أكد ليرنر أن التعليم يعد متغيرًا هامًا من المتغيرات التي تلعب دورها في تحديث الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فالتحديث عملية تشمل تغيير أساليب الحياة وتتطلب تغيير الأنماط السلوكية التقليدية واكتساب أخرى أكثر حداثة. فالتعليم كآلية من آليات التحديث

يعمل على الارتقاء بوعي الأفراد تجاه كافة القضايا، ويعمل على تنمية اتجاهات حضرية لديهم، تتعارض مع كل ما هو تقليدي، ويجعلهم مهيأتين لاختيار القرارات بعقلانية ورشد، كما ويرفع السن عند الزواج، ويقصر الفترة الإنجابية ويخفض معدلات المواليد. أما وسائل الإعلام فتعد من آليات التحديث، ومن أبرز المتغيرات التي تقود إلى تحديث الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، حيث يؤدي دورًا بارزًا في تطوير المجتمعات، إذ يفتح المجال واسعًا لتدفق المعرفة ويعمل على تعديل وتحويل مواقف الأفراد نحو مواضع التحديث والتطوير.

هو وقد أسهمت وسائل الإعلام في دخول قيم جديدة إلى المجتمع وحولته من مجال مغلق إلى مفتوح على قيم التحديث والتمدن، وغير من المحددات النظامية الخارجية التي دفعت المجتمع والأسر لإعادة التفكير في القيم التي تؤطر للزواج، والإنجاب، وفي قيم الحوار والمشاركة بين الزوجين في الأمور المتعلقة بالإنجاب وحجم الأسرة وتوقيت الإنجاب، ودعم بذلك الخيار الإنجابي في الأسرة، وتفتتت بذلك بنى العائلة التي كانت تسود كافة القرارات الأسرية، فانتشار التعليم فتح أفق أمام المرأة لدخول مجالات العمل المختلفة، وزيادة مساحة الحرية، ومساواتها مع الرجل، وعززت من دورها في عملية اتخاذ القرار في الأسرة، ورسخت قيم الحوار بين الزوجين والتفاهم بخصوص القرارات الإنجابية، وغير من مكانتها في الأسرة، وزاد من الثقافة الصحية للأسرة، ورسخ الاتجاه نحو تقليل عدد الأطفال مراعاة لإمكانيات الأسرة، ومتطلبات تربية الأطفال. كما كان لعمل المرأة دور كبير في منحها مكانة جديدة منافية لمكانتها للتقليدية، حيث أكسبها أخرى حديثة وقلل من الخوف الذي تعيشه حينما يسيطر عليها شبح الطلاق، أو تعدد الزوجات، بل وزاد من شعورها بالأمان على مستقبلها. إن تقسيم العمل والتخصص المهني جعل المرأة تصبح امرأة عاملة وذات فاعلية في قطاعات مختلفة، فأصبحت مساهمة في عملية الإنتاج والتنمية في المجتمع، وترتب على ذلك إحداث تغيرات على العلاقات الأسرية بشكل عام كالمشاركة في ميزانية الأسرة، والمناقشة في المسائل المتعلقة بالأسرة كما تغيرت اهتمامات المرأة العاملة، فلم يعد اهتمامها قاصرًا على الشئون المنزلية وتربية الأطفال، بل تعدتها إلى اهتمامات أخرى تتعلق بطموحاتها.

وبالنظر إلى وضع المجتمع فإن العوامل سالفة الذكر قد أدت لبروز قيم جديدة وفتحت آفاقًا جلية نحو التحضر والتمدن، ومكنت الأسرة من السيطرة على حياتها، وزادت من الوعي الصحي لدى المرأة والرجل، ومعرفتهم لوسائل تنظيم الأسرة، وبضرورة تقليل عدد الولادات، لإحداث موازية بين الإمكانيات المادية، وحجم الأسرة، كي يضمن للأسرة حياة مناسبة، وللأبناء اهتمام وتربية وتعليم مناسب، وللمحافظة على صحة الأم.

وخلاصة لما سبق فإن نتائج الدراسة الراهنة قد جاءت موائمة لأفكار ومنطلقات نظرية التحديث الاجتماعي، حيث كان لهذه النظرية الدور الكبير في ربط نتائج الدراسة بفروضها. فقد كان لمظاهر التغير والتطور الاجتماعي والاقتصادي دوراً كبيراً في جعل الإنجاب ظاهرة لا تخضع للصدفة إنما نتاج لخيارات مدروسة من قبل الزوجين، وأصبح في تنافس مع الخيارات الحياتية الأخرى، وأدى بذلك لتنظيم الحمل والانجاب، وتقليل عدد الولادات وترك فواصل زمنية بين المواليد، في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، والمتغيرات والاحتياجات المتجددة للأسرة

**توصيات الدراسة.**

١- دعم برامج صحة الأم والطفل وتوسيع مجال عملها في محل الدراسة.

٢- توسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية خاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل والبيئة والتغذية بشكل مجاني.

٣- نشر الثقافة السكانية من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات حول السكان محليا

٤- العمل على نشر الوعي بالخصوبة من خلال مجموعة من الممارسات المستخدمة لتحديد مراحل الخصوبة والعقم في الدورة الشهرية للمرأة. واستخدام طرق التوعية بالخصوبة لتجنب الحمل، أو لتحقيق الحمل، أو كطريقة لمراقبة صحة النساء.

٥- دعمُ الأبحاث الحديثة التي تستند إلى دراسات استقصائيّة نموذجيّة على المستوى الوطني لوجودَ ارتباط قويّ بين حملات وسائل الإعلام لتنظيم الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل، حتى بعد التّحكم في المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية.

٦- وضع برنامج يهدف إلى تثقيف الرّجال بشكل عام، والرجال في سنّ الإنجاب حول طرق منع الحمل الحديثة. ويتضمّن القنوات والمنتجات الإعلامية الرئيسيّة من برامج إذاعيّة ومسلسلات إذاعيّة.

**المراجع**:

أبو دينا، أحمد سمير& وهبة، عبدالله (٢٠١١) الصحة الانجابية " مفهومها واهدافها"، الاسكندرية، بستان المعرفة.

أبو عيانة، فتحي(٢٠٠٣): جغرافية السكان" أسس وتطبيقات"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٣،ص١٦٩.

الأحمر، أحمد سالم(٢٠٠٤): علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع، بنغازي، دار الكتاب الجديد.

الاحمر، أحمد سالم(٢٠٠٩): اتجاهات نظرية معاصرة في التغير الاجتماعي، طرابلس، منشورات اكاديمية الدراسات العليا.

الاشقر، أسامة عمر(١٩٩٨): أثر العوامل التنظيمية والاقتصادية التي تواجه المرأة الاردنية في تولي المواقع القيادية، مكتبة مبتعث للدراسات والاستشارات الاكاديمية.

بدوى، أحمد ذكى(٢٠٠٩): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، القاهرة، مكتبة نور.

التابعي، كمال(١٩٩٣): تغريب العالم الثالث "دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية"، القاهرة، دار –المعارف.

التير، مصطفى عمر(١٩٩٢): مسيرة تحديث المجتمع "مواءمة بين القديم والجديد"، بيروت، معهد الانماء العربي.

الثني، محمد(١٩٩٥): التحديث وتنظيم الأسرة في المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، كلية العلوم الاجتماعية، الجماهيرية الليبية.

الحسن، احسان محمد، الأحمد، عدنان سليمان(٢٠٠٩): المدخل إلى علم الاجتماع، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

الحوات، علي(١٩٩٨): النظرية الاجتماعية "اتجاهات أساسية"، مالطا، منشورات شركة الجا.

الخولي، سناء(٢٠١٨): الأسرة في عالم متغير، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الدليمي، سليمان & محسن، محمد (٢٠٠٢): التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع الليبي، طرابلس، تالة للطباعة والنشر.

الرازي، محمد بن أبي بكر(١٤١٧هـ) ، مختار القاموس، ط٢، بيروت، المكتبة العصرية.

زكور، الأخضر(٢٠٠٨): دور التعليم العالي في تنظيم الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة منتوري، كلية العلوم الاجتماعية.

شقلابو، نوري(٢٠٠٠): علاقة التحديث بتطور بنية الأسرة المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من إبريل، كلية الآداب، الجماهيرية الليبية.

شكارة، عادل عبد الحسين(٢٠٠٠): علم الاجتماع الحضري، الزاوية، ، منشورات جامعة السابع من إبريل.

العباسي، حميدة عبد السلام (٢٠١٤): المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في السلوك الانجابي للأسرة الليبية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب.

علي، يونس حمادي(٢٠٠٤): مبادئ علم الديموغرافيا، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

غدنز، انتوني(٢٠٠٥):علم الاجتماع، ترجمة (فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية).

غيث، محمد عاطف(١٩٨٦): دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، بيروت، دار العلم للملايين.

القصاص، مهدي محمد(٢٠٠٨): علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

محمد، محمد علي(٢٠٠٥): تاريخ الفكر الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

مصباح، نجاة عامر(٢٠٠٨): علاقة العوامل الاجتماعية والديموغرافية بالخصوبة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، كلية الآداب، الجماهيرية الليبية.

الهمالي، عبد الله عامر(٢٠٠٣): أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط٣، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.

Dimitrakakib, Christine& Antoniouc, Anna (2004): Attitudes and Behavior towards Contraception among Greek Women during Reproductive Age, county Wide Survey Yann is Taunts, Purchase a department of Hygiene and Epidemiology, University of Athens.

Dunnel, Sandra(2015):An exploration of the meaning of Family, Research Paper.

Garret, W. (1982): Seasons of Marriage and Family, N.Y.

Ghazaleh, Samandari (2010):contraceptive use Cambodia: Amulti Method Examination of Determinants and Barriers to Modern Contraception, PhD, the University of North Caroline Chafel Hill.

Ghazaleh, Samandari(2010) contraceptive use Cambodia: Amulti Method Examination of Determinants and Barriers to Modern Contraception, PhD, the University of North Caroline Chafel Hill.

Immarigeon, Russ(1996):"families know best" state Government news.39: 22-4 principles of psychology, New York. Henry holt.

isenstadt ,S.N.(1966) Modernization, Protest and Change, Englewood Cliffs, Prentice-Hall.

Liu Jinynu( 2003): Family composition preference and reproductive behavior in Beijing China, PhD, and Michigan university.

Max Weber(2007): Stanford Encyclopedia of Philosophy, First published Fri Aug 24, substantive revision Mon Nov 27

Mayhew, Leon H.,(1985): Talcott Parsons on institutions and social evolution: selected writings. Chicago: University of Chicago Press. ISBN 0-226-64749-8.

Moore, Wilbert,(1974) Social Change, Essays in Comparative Sociology, New York, John Wiley and Sons.

Sawako, Shirahase (2000): women's increased higher education and the declining fertility rate in Japan. Review of Population and social policy.